مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الفدرالية أنواعها ونماذج من تطبيقاتها

Federalism types and models of their applications

ألأستاذ الدكتور زياد محمود العاني
كلية القانون والعلاقات الدولية / الجامعة اللبنانية الفرنسية

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٨/١/١٥
القبول: ٢٠١٨/٢/11
النشر: **شتاء** ٢٠١٨

Doi:
10.25212/lfu.qzj.3.1.09

الكلمات المفتاحية:

Federalism, federal authority, constitutional rights, distribution of powers, management of national wealth, popular demand.

الملخص

لقد عانى الكورد على مدى عقود كثيرة من الظلم والبطش والتشريد الكثير، كما حصل في حلبجة التي ضربت بالاسلحة الكيميائية واستشهد انذاك اكثر من خمسة الأف مواطن، ومثل ذلك حصل في حملة الانفال العسكرية التي قام بها النظام البائد وراح ضحيتها عشرات الاف ولازال اكثر من مائه الف مواطن مفقود.

وعلى الرغم من محاولات تقرير المصير التي قاموا بها على مدى المائة عام الماضية، اذ اقاموا عدة دول جميعها باءت بال فشل بسبب دول عديدة تصدت لها نذكر منها:-

مملكة الشيخ محمود الحفيد في كوردستان العراق في تشرين الاول 1922م وحزيران 1924م فارسلت بريطانيا الى السليمانية حملة عسكرية لفشلها . وجمهورية مهاباد 1946م اقامها قاضي محمد في 22 كانون الثاني 1946 وعاصمتها مهاباد لكنها انهارت بعد نحو عشرة شهور . ومحاولات الملا مصطفى البرزاني بأعلان ثورته عام 1943م وتتابع نضاله الى عام 1975م حيث نجح في ثورة قوية سيطرت على اغلب ارضي كوردستان لكن اتفاق الشاه وقتها مع نظام البعث في بغداد افشل الثورة وقتذاك.

واستمر الكورد في المطالبه بتقرير مصيرهم بالقوة احياناً والدبلوماسية احياناً اخرى الى ان نالوا حلمهم الصغير بعد 2003م في اقامة فدرالية تضم محافظات (اربيل، السليمانية،دهوك) وفق نظام ديمقراطي برلماني يتكون البرلمان فيه من (111) مقعداً تجري الانتخابات كل اربع سنوات، ويتم انتخاب رئيس الاقليم من الشعب مباشرة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وتتشكل الحكومة عادة من الكتل البرلمانية التي تكون نسبة المشاركة فيها منسجمة مع عدد المقاعد لكل كتلة..

المقدمة

الفدرالية هي شكل من اشكال الحكم يتم من خلال اتحاد عدة دول أو أقاليم تتنازل عن سيادتها لتكون دولة اتحادية ذات دستور ونظام حكم فدرالي تتقاسم فيه السلطات بين حكومة مركزية و ولايات أو أقاليم تابعة للمركز وتعتمد بعضها على بعض بحيث تمسكان بزمام السلطة وتتقاسمان السيادة ، ويعّد الأقليم وحدة دستورية لها نظام يحدد سلطاتها الثلاث (التشريعية ، التفيذية ، القضائية) ويشترط لتشكيل الفدرالية وجود مجموعة من الدولة أو الأقاليم ترتبط بوثيقة أرتباط على مختلف الأصع دة وتتشاطر نفس الظروف الحياتية والعادات والثقافات المتقاربة، أهدافها واحدة، ليكون لها القدرة على تَحَّمل هوية وطنية مشتركة ويشترط وجود الرغبة والدافع الحقيقي لتلك الوحدة ويتم معرفة ذلك باستفتاء شعبي بالأضافة لاجراء التصويت على هذه الأمر.

من **اهم أمور نجاح الفدرالية هو** أن يتسم الدستور بالصرامة، والقوانين في الدستور غير قابلة للتغير الا من قبل السلطات أو الهيئات التشريعية ومن الدول الفدرالية : (الولايات المتحدة الامريكية، المانيا ، اسبانيا ، سويسرا ، الارجنتين ، روسيا ، ماليزيا ، باكستان ، الهند ، الامارات العربية المتحدة ، العراق).

وتقوم الفدرالية بتوفير المواطنة المزدوجة في مجمع جمهوري مما يؤدي الى (الديمقراطية النيابية) فوجود الديمقراطية يساعد على الحد من الانتهاكات التعسفية للدولة وذلك عبرة تحقيق مبدأ الـ (العدالة القضائية) فوجود الفدرالية يحد من قدرة الدولة على (انتهاك الحقوق) ولان العمليات القانونية الصانعة للقرارات تحد من سرعة التصرف للحكومة ولهذا قيل أن الحكومة الفدرالية تعمل على تأمين (الديمقراطية وحقوق الأنسان) عن طريق التأني في اطلاق الأحكام التعسفية أو الفردية التي تحدث في أغلب الاحيان في الدول الاتح ادية،وقد وضعت أفضل البحوث الفدرالية بعد اواسط القرن العشرين من قبل العديد من الباحثين الذين تناولوا فيها تلافي الاخطاء التي حصلت في بعض الدول الفدرالية و وضع الحلول والمقترحات لمعالجتها، كذلك لتطوير النظام الفدرالي نحو اداء احسن وتطبيق افضل.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الفدرالية أنواعها ونماذج من تطبيقاتها

تعريف الفدرالية:-

عُرفت الفدرالية بعدة تعريفات منها:-

تعني الأتحاد الاختياري بين الشعوب والاقليات وحتى بين الشعب والواحد في أقاليم متعددة أو هي الاتحاد الطوعي بين أقاليم تجمعهم أهداف مشتركة ومصير مشترك . أو هي دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة لكل منها نظامها القانوني الخاص ، وتخضع في مجموعها للدستور الفدرالي وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري وسياسي مركب.

ويمكن تعريفها: بأنها المشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة وذلك من خلال رابطة طوعية بين امم وشعوب واقوام أو تكوينات بشرية من أصول قومية وعرقية مختلفة أو لغات وأديان أو ثقافات مختلفة وذلك في نظام إتحادي يوحد كيانات منفصلة في دولة واحدة أو نظام سياسي واحد.

مع احتفاظ الكيانات المتحدة بهويتها منفصلة في دولة واحدة [1].

تاريخ نشوء الفدرالية

النظام الفدرالي ليس وليد العصر الحديث بل هو مُوغل بالقدم إذ عَرفَت الدولة القديمة انظمة حكم أعتمدت الفدرالية في حينها فقد شهدت اليونان في القرن الخامس الميلادي وما قبله تطبيق الفدرالية وقيام اتحادات تشبه الى حد كبير الفدراليات الحديثة.

فكانت الحكومة المركزية ومقرها أثينا تختص بالشؤون الخارجية والدفاع وجرائم الخيانة اما الاختصاصات الاخرى فكانت تعود للحكومة المحلية [2].

وكان هناك نوعان من الفدرالية السايماجيا والسايمبوليتيا

الاول كان اقرب الى الاتحاد العسكري بينما الاخر كان المشاركة في الحياة وهو الاقرب الى الفدرالية الامريكية.

وتشكل ايضاً اتحاد ه و اتحاد هانساك للمدن الالمانية الشمالية وانه كان على مستوى جيد ومهم بسبب عمره الطويل وكذلك بسبب تغطيته الواسعة وبقي هذا الاتحاد من سنة 1356 الى سنه 1676م [3].

---

[1] انظر القانون الدولي العام للدكتور سموحي فوق العادة ص 145 ودراسة النظرية التقليدية للدولة الفدرالية للدكتور ميشال الرياشيص 249 والدولة الموحدة لعبد الرحمن البزاز ص67.

[2] Ursula khicks, federalism, failure and success. Acomparation study. The macmillan press ltd London first published 1978pu,is.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وتأسست كذلك فدرالية الاراضي المنخفضة في معرض كفاح الطبقة البرجوازية ويتكون هذا الاتحاد من سبع دول متساوية وذات سيادة وان كل دولة او مقاطعة مكونة من مدن مستقلة ومتساوية وكان يلزم الموافقة الجماعية لجميع المدن والمقاطعات في القضايا المهمة [4].

أما نظام الحكم في النظام الاسلامي في الخلافة الراشدة فكان من بدايته قد جنح الى اللامركزية نظراً لاتساع الدولة فظهرت الحاجة الى إيجاد التقسيمات الادارية بحيث تقسم البلاد الى اقاليم أو ولايات أو مقاطعات ثم يعهد الى حاكم أو والي او امير لادارتها والذي يمنح صلاحيات واسعة في إقامة الحدود وجباية الضرائب وتعيين القضاة وحماية الرعية وحدود الدولة ان كانت امارته تقع على حدودها المركزية، فكان الأمير أو الوالي للمنطقة أو الولاية في بداية عهد الدولة الاسلامية يملك جميع الاختصاصات التي يمتلكها الخليفة كونه نائباً عنه فالولاية شبه مستقلة من الناحية المالية والعسكرية والادارية، وتوزيع الثروة يتم تقسيمه بالسوية على سكان الاقليم واذا ما زاد عن حاجة الاقليم أرسل الى المركز [5]، أما زمن الدولة الأموية التي امتد سلطانها من الصين شرقاً حتى فرنسا غربا فقد وجد الخليفة نفسه في موقف يصعب عليه فيه ان يركز كامل السلطات في يديه فعمد الى مبدأ اللامركزية في الحكم. بمعنى ان الخليفة يفوض الوالي (رئيس الاقليم) كافة شؤون الاقليم الادارية والحربية ولا يرجع الى الخليفة الا في الامور الهامة جداً [6].

فكان من صلاحيات الوالي هكذا كان يسمى (النظر في أمور جباية الخراج، واعلان الجهاد (الحرب) وتوزيع الأعطيات وتنفيذ امور القضاء) [7].

أما طريقة اختيار الولاة فلم تكن بطريقة الانتخاب انما كان الامر يعود الى اجتهاد الخليفة فكان الحكم المركزي في حكم قسري أو كما يسمى جبري . لذا يسند منصب رئاسة الاقليم (الوالي) الي من عرف بالولاء السياسي و حسن التدبير والخبرة الكافية في مجال الأرادة , وكانوا يختارونهم اما من البيت الاموي او من القبائل العربية اومن غير العرب من سائر المسليمن , وكانو يختارون الولاة المتسددين للولايات الساخنة كاقليمي العراق والجزيرة الفراتية اما الأقل تشددا فينسبهوهم لمصر والحجاز وغيرها .

ومع اعطاء الولاة هذه الصلاحيات الواسعة فانهم يخضعون لرقابة المركز ومحاسبته، فاذا ماوقع من والي خطأ او تجاوز او ظلم او صيق فانه يعرض نفسه للمسائلة و العقوبة التي تنتهي في غالب الاحيان الى عزلة او سجنه [8].

---

[3] المصدر السابق ص17.

[4] Alexander Hamilton and James madison and John tax no 18p182.

[5] مبادئ نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة للدكتور عبد الحميد متولي– دار المصارف الاسكندرية ط3 1977 ص224.

[6] ينظر الاحكام السلطانية للقاضي ابي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، مطبعة البابي الجلبي واولاده بحضر ط 2 1966ص28.

[7] انظر مبادئ الحكم في الاسلام م ع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة وينظر المصور في التاريخ حضارات العالم في العصور القديمة والوسطى، تأليف شفيق حجاج، بهيج عثمان، منير البعلبكي ج9، ص19، 1999دار العلم للملايين.

[8] مبادئ الحكم في الاسلام ص224، الاحكام السلطانية ص28.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

طريقة الحكم اللامركزية هذه في النظام الاسلامي والانظمة التي تقدمته كاليونان وما بعدها تشبه الى حد كبير النظام الفدرالي الحالي من حيث منح الاقليم و المصر صلاحيات واسعة في المجالات الادارية والمالية والعسكرية ، لكن الالية تختلف عما هو الحال في الفدرالية التي تتم بإتفاق مجموعة من الدول والاقاليم على نظام الحكم الفدرالي اذ يتقاسمون فيه الثروة والمناصب والصلاحيات وفق دستور مسبق وضع ذلك [9].

لذا فيما يتعلق في النظام الاتحادي وأن كان له جذور ضاربة في القدم كما يقول د .شابا توما منصور - ترجع الى القرن الخامس قبل الميلاد عندما جرى تطبيقها في اليونان القديمة -إلا ان الفدرالية بشروطها وخصائصها الحالية من حيث كونها تنطوي على إنشاء دولة أتحادية بموجب دستور فدرالي جامد ينص على تقسيم السلطات بين طائفتين من الحكومات لا تتمكن أحدهما من التجاوز على سلطات واختصاصات الاخرى ومكانة دول الاعضاء في ممارسة السلطة الاتحادية و وجود الدساتير الاقليمية الى جانب الدستور الاتحادي، لم تظهر لاول مرة الا في عام 1778م عندما جرى تطبيقها من قبل الولايات المتحدة الامريكية [10].

ومثل هذا ينطبق على الدولة الاسلامية التي عرفت نظام التقسيمات الادارية وأخذت بنظام الولايات ونظام الادارة المحلية في عصر الراشدين واستمر الحال زمن الامويين وفي العصر العباسي حيث يقرر المؤرخون ان نظام إدارة الاقطار الاسلامية كان نظاماً لامركزياً كاملاً ترك للوالي حرية التصرف في شؤون الولاية [11].

طرق نشوء الفدرالية

تنشأ الفدرالية في الدولة بطريقتين:-

1 - تفكك الدولة ثم اتحادها

كأن تكون دولة موحدة قائمة ذات سيادة فتتفك وتتحول الى عدة دول او اقاليم ثم تتفق فيما بينها على اقامة اتحاد فدرالي فتصبح دولة مركبة من عدة دول او عدة اقاليم وتمنح الاقاليم حكماً ذاتياً وتحكم من خلاله نفسها بنفسها كي تتجنب الانفصال عن الدولة الام كلياً ومن الدول التي نشأت بهذا الاتحاد :- الاتحاد السوفيتي والبرازيل والارجنتين والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا والهند وماليزيا ونيجيريا ويوغوسلافيا [12].

[9] ينظر رئيس الدولة في النظام الفدرالي محمد فتوح ص15.
[10] القانون الاداري لشابا توما منصور /124.
[11] الفدرالية و إمكانيتة تطبيقها بالعراق لدكتور محمد عمر مولود، ص 361.
[12] ينظر القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية للدكتور الشافعي محمد بشير ص 113، والمبادئ الدستورية العامة للدكتور محمود الحلي ص 162 والفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق محمد عمر مولود ص361.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2 - الاتحاد بالتجمع والانظمام

ويحصل بهذه الطريقة ان تتحد عدة دول مستقلة او تنظم الى بعضها وتقيم دولة واحدة اعلى من الدول الاعضاء وهذه الطريقة الاعتيادية والغالبة لنشوء الاتحاد الفدرالي [13].

وبهذه الطريقة ظهرت كل من الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا وكندا واستراليا والمانيا وجمهورية فايمار الالمانية عام 1919 واتحاد جنوب افريقيا وفي الفدراليات التي نشأت بهذه الطريقة نجد ان حقوق الدول الاعضاء تكون كبيرة نسبياً لان الدول المستقلة التي تؤسس الفدرالية لا تتنازل الحكومة الاتحادية فيها الا بقدر محدود من السلطات [14].

تقسيم السلطات بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الاعضاء

لابد من النص في الدستور الذي بموجبه نشأ الاتحاد على اختصاصات وسلطات حكومة الاتحاد وحكومات الدول الاقاليم الاعضاء وان هذا يعد اهم مسألة ينص عليها الدستور الاتحادي بل يعد جوهر هذا الدستور [15]، وان هذه السمة تعد اهم ما يميز الاتحاد الفدرالي عن النظم اللامركزية الادارية في الدول الموحدة حيث لا ينص على اختصاصات وسلطات الاقاليم اللامركزية في الدستور انما يجري تفويضها من قبل السلطة المركزية بقوانين ع امة. ومع هذا فممكن ان تختلف الدول الاتحادية في كيفية توزيع الاختصاصات بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الاعضاء حسب الظروف والعوامل السياسية العملية فلكل دولة اتحادية ظرفها السياسية الخاصة او بعبارة اخرى خلفيتها السياسية التي احاطت بها عند انبثاق الاتحاد [16].

اما طرق توزيع السلطات بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الاعضاء فهناك ثلاث طرق

1 - الطريقة الاولى

يحدد الدستور الاتحادي بموجب هذه الطريقة الاختصاصات وسلطات دولة الاتحاد على سبيل الحصر وكل ما لم ينص عليه الدستور من الاختصاصات المتبقية يكون من اختصاص حكومات الدول الاعضاء وقد اخذت بهذه الطريقة كل من الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا والمكسيك والارجنتين والاتحاد السوفيتي [17].

---

[13] موجز القانون الدستوري– المبادئ الدستورية العامة والدستور المصري، د .محمود محمد حافظ ، دار الفكر العربي ،مطبعة لجنة البيان العربي 1956م ص38.
[14] مبادئ القانون الدستوري والانظمة السياسية د.كمال غالي ، مطبعة جامعة دمشق ط2 1967–1968م، ص11.
[15] النظم السياسية– الدولة والحكومات– د.محمد كامل ليلة ، دار الفكر العربي 1967–1968 ص130.
[16] الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق د . محمد عمر مولود ص245.
[17] المصدر السابق ص245.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2 - الطريقة الثانية

هذه الطريقة عكس الطريقة الاولى تقضي الى حصر اختصاصات الدول الاعضاء وما لا يتم الاشارة اليهامن سلطات متبقية لحكومة المركز او الاتحاد ويترتب على هذا ان يكون اختصاص حكومات الاقاليم او الولايات هو الاستثناء واعتبار اختصاص حكومة الاتحاد هو الاصل [18].

ويعاب على هذه الطريقة انها تؤدي الى تقوية مركز دولة الاتحاد واذا ما تم المبالغة في استخدام هذه الطريقة فقد تؤدي في النهاية الى تحول الدولة الاتحادية الى دولة موحدة [19].

3 - الطريقة الثالثة

ان يقوم الدستور الاتحادي بموجب هذه الطريقة تحديد الاختصاصات لكل من حكومة الاتحاد وحكومة الدول الاعضاء [20] لكن اشكالات هذه الطريقة كثيرة اذ مهما يبلغ المشرع من القدرة على حصر الاختصاصات جميعها فلا بد من ان يفوته شئ منها او ربما تستجد امور لم يتم ذكرها في الدستور وتقسيمها عند ذلك تقع الاختلافات بين حكومة المركز والاقاليم في من يختص بممارسة هذا الاختصاص او ذاك.

المحكمة الدستورية

لأجل تطبيق افضل ممارسة للدولة الاتحادية لاختصاصاتها وكذلك ممارسة الاقاليم والدول الفدرالية لاختصاصاتها لا بد من وجود مؤسسة حيادية يرجع اليها الطرفان عند اختلافهما في تطبيق الممارسات او في فهم مواد الدستور، فكان وجود سلطة قضائية محايدة كما قلنا امراً ضرورياً ليعود اليها الطرفان عند اختلافهما ومن هنا شكلت الدول الاتحادية محكمة متخصصة اطلق عليها البعض المحكمة العليا والبعض الاخر المحكمة الفدرالية في حين اطلق الاخرون عليها اسم المحكمة الدستورية [21].

الفرق بين الفدرالية والكونفدرالية

الكونفدرالية هي اتحاد عدة دول ذات سيادة كاملة فيما بينها يضمها او يجمع بينها هيئة دائمة تدعى الجمعية او المؤتمر او الكونجرس ويعهد اليها باختصاصات مشتركة تباشر بصورة منفردة او بالاشتراك مع بقية دول الاعضاء بينما تبقى هذه الدول

[18] النظم السياسية لكامل ليلة ص132.
[19] المصدر السابق ص132.
[20] انظر المصدر السابق ص131 وانظر الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق/ص248.
[21] انظر الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق 250-251.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

محتفظه بسيادتها وبالقسم الاكبر من اختصاصاتها كحقها في التمثيل السياسي تمثيلاً مستقلاً وحق عقد المعاهدات والتعامل مع الدول الاجنبية مباشرة بأستثناء مسائل معينة تنص عليه وثيقة الاتحاد [22].

بعد ان عرفنا طبيعة الاتحاد الكونفدرالي يمكن ان نذكر الفرق بينه وبين الاتحاد الفدرالي بالنقاط الاتية:

1 - كون الاتحاد الكونفدرالي ينشأ بمعاهدة او اتفاقية لذا يعد تنظيماً دولياً يقع ضمن نقاط القانون الدولي العام بينما ينشأ الاتحاد الفدرالي بموجب الدستور الامر الذي يجعل منه تنظيماً داخلياً يدخل في نطاق القانون الداخلي [23].

2 - تعد الهيئة او الجمعية او الكونجرس في الاتحاد الكونفدرالي اشبه بالمؤتمرات الدبلوماسية التي تتكون من اعضاء يكونون مندوبين لدولهم يتكلمون نيابة عنها و وفق تعليماتها وسياساتها وبهذا يكون رأي الاتحاد والكونفدرالي من مجموع اراء الدول المتحدة به في حين الاتحاد الفدرالي تكون الدولة الاتحادية هي المعبر عن ارادة الاتحاد [24].

3 - في الاتحاد الفدرالي لا توجد سيادة في الخارج للدول الاعضاء اذ تنازلت عنها للدولة الاتح ادية على عكس من الاتحاد الكونفدرالي الذي تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها الخارجية غير منقوصة.

4 - يجب اتفاق جميع دول الاتحاد الكونفدرالي في حال تغيير تعديل ميثاق او عند انضمام عضو جديدة الى الاتحاد [25]، التي بينما لا يشترط هذا في الاتحاد الفدرالي انما يكتفي في اقصى الاحوال بثلاثة ارباع الاتحاد على اي تعديل [26].

5 - لا يحق لاي دولة من دول الاتحاد الكونفدرالي فرض سلطات على اقاليم الدول الاخرى الاعضاء او على افراد تلك الدول [27]، بينما يختلف الحال في الاتحاد الفدرالي اذ ان لدولة الاتحاد سيطرة ليس على حكومات الاقاليم بل على مواطنيها والذي يجب عليهم ان يلتزموا بقوانين وانظمة وتعليمات كل من حكومة الاتحاد وحكومة الدول الاعضاء [28].

6 - لا توجد محكمة عليها في هيئات الاتحاد الكونفدرالي على عكس ذلك في الاتحاد الفدرالي التي توجد فيه محكمة دستورية او محكمة عليا.

7 - تتعدد الجنسيات في الدول الاتحا د الكونفدرالي اذ ان مواطني اي دولة فيه اجانب في الدول الاخرى بينما تتوحد الجنسية في الاتحاد الفدرالي ويعد مواطني هذا الاتحاد شعب واحد.

---

[22] القانون الدولي العام في السلم والحرية ص288–203.
[23] المصدر السابق 188–203.
[24] ينظر الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق319–320.
[25] ينظر القانون الدولي العام في السلم والحرب ص170.
[26] ينظر الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، ص321.
[27] شرح القانون الدستوري والقانون الاساسي العراقي ، مطبعة دار السلام بغداد ط5 1947–1948ص36.
[28] ينظر الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق ، ص322.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اسباب تشكيل الفدراليات

1 - اذا كان مجتمع دولة ما تعددي وذو عرقيات مختلفة او مذاهب متعددة عند ذلك تكون هناك رغبة في اقامة الف درالية لتحقيق طموحات القومية والمحافظة على خصوصياتها الاجتماعية من خلال الحكومات الاقليمية المستقلة.

2 - وربما من اسباب تشكيل الفدرالية هوخوف المجتمعات والدول الصغيرة من القوى الكبرى المجاورة الطامعة ، والشعور بخطر الاجتياح العسكري مما يدفع بهذه الدول الصغيرة ان تبحث عن دولة كبيرة او تتحد مع دولة مشابهة لتكون اتحاد فدرالي كما حصل في الولايات المتحدة الامريكية التي اتحدت فيما بينها خوفاً من السياسات الاوربية و اطماع الدول في اجتياحها.

3 - واحياناً تكون الرغبة في الفدرالية هي التنمية الاقتصادية والثروة والتكامل بين الدول المتحدة واقامة مواصلات مشتركة تؤدي الى منافع اقتصادية كبيرة.

4 - الاختلاف والتشابه لدى المجتمعات

قد يشجع الدول او المجتمعات قيام فدرالية بينهم واحيانا يشجع اختلاف المجتمعات قيامها ايضاً من اجل منع التصادم والعيش تحت مظلة دولة واحدة مع استقلال الحكم وادارة انفسهم بانفسهم.

5 - التشابه في النظم السياسية. ان التشابه في النظم السياسية يعد احد اهم العوامل التي تدع الى قيام النظام الفدرالي.

6 - القومية والدين واللغة

من اهم العوامل في انجاح الفدرالية الاشتراكفي القومية والدين واللغة كما حصل في الولايات المتحدة الامريكية اذ على الرغم من اختلافهم في كثير من المسائل والمواضيع وتباعد الولايات عن بعضها فقد كان الاقتران في الاصل والدين واللغة دور كبيرة في الرغبة في اقامة الفدرالية [29].

هذه هي اهم الاسباب التي تدعو بعض الدول او الاقاليم الى اختيار النظام الفدرالي اما رغبة من قبل الاقليم او الدولة بدافع اقتصادي او اعسكري او بدافع حل اشكال عدم انسجام المجتمعي او التفاهم السياسي او الفشل في اقامة حكم موحد يشعر الجميع بمشاركتهم المهمة والفعّالة فيه.

[29] انظر الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق/ 379-386ص.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عوامل نجاح النظام الفدرالي

لكل نظام قديماً كان او حديثاً لا بد له من عوامل تسهم في انجاحه وتطوره، وعلى مستوى صورة هذه العوامل و توفرها تأتي نسبة النجاح سلبياً ام ايجابياً، والنظام الفدرالي يخضع لهذه العوامل وتاتي نتائج النجاح او الفشل وهنا لا بد ان نعرج على ذكر اهم هذه العوامل المساعدة على نجاح النظام الفدرالي في اي بلد كان ونذكر منها:-

1 - مدى الالتزام بالديمقراطية والثقافية

ذكرنا فيما تقدم الاسباب الداعية الى الحكم الفدرالي هو الرغبة في العيش بكتف دولة قوية تتكفل بحماية دول اتحاد من اعتداءات الاقوياء وتوفر العيش الامن والحرية بكافة انواعها لمواطنيها، ومن افضل ما يضمن حرية العيش الكريم في جو امن وعدم تجاوز طائفة على اخرى النظام الفدرالي، فالالتزام بطرق الديمقراطية في الانتخابات واختيار الافضل والاصح وتمثيل الجميع في الحكم يكون من اهم اسباب نجاح الفدرالية وعكسها سيؤدي الى فشلها لاسيما اذا تمكنت الدكتاتورية والغت الاخروتسلطت عليه وحكمت المجتمع بالنار والحديد

2 - الحالة الاقتصادية

الوضع الاقتصادي من اهم عوامل نجاح النظام الفدرالي اذ ان عدم توفر المصادر الاقتصادية الكافية لتمويل الحكومة الفدرالية والحكومات الاقليمية يؤدي الى فشل هذا النظام الذي احد اهم المشجعات على تشكيلة هو توفر المصادر الاقتصادية التي تلبي حاجة الدولة ودول الاقاليم المتحدة معها [30].

3 - النظام الاجتماعي

كلما كان النظام الاجتماعي في دول الاتحاد متشابهاً وقليل الاختلاف كلما زاد التقارب بين اقاليم الاتحاد ويعد عاملاً لنجاح النظام واستمراريته، اذ بوجود الاختلاف من انماط السلوك الاجتماعي ب ين اقليم واخر يعد عنصراً سلبياً يسهم في تفكيك الاتحاد ويضعف كيانه.

4 - مستوى الرقي الحضاري

إنّ عامل الثقافة والفهم لدى مجتمعات الاتحاد الفدرالي مهم في نجاح تجربة الفدرالية فيها، فالمجتمعات المتخلفة لا يمكن ان تنجح فيها مثل هذه التجارب لعدم احاطتهم بايجابيات النظم وسلبياتها كما لا يتوفر لديهم الحس المدني الفدرالي ولاروح التعاون البناء والصادق في بناءالنظام الفدرالي [31].

[30] النظم السياسية لحسين عثمان محمد عثمان / 118 مطبعة النيل والفرات.
[31] المصدر السابق/116.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بعض تطبيقات الفدرالية

1 - التجربة الامريكية

تعد التجربة الامريكية في الفدرالية الرائدة في هذا المجال كونها من أقدم الانظمة الفدرالية وأنها احد التجارب النموذجية ، نالت امريكا استقلال من بريطانيا عام 1776م وأعلنت دستورها عام 1788م الذي اسس الاتحاد الفدرالي المتكون من خمسين ولاية حدّد الدستور فيها صلاحيات حكومة الاتحاد بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع بما فيها إعلان الحرب وعقد الصلح والشؤون التجارية.

أما سلطات الولايات فكل ولاية عبارة عن كيانات دستورية متكاملة، وهي تشبه حكومة الاتحاد في تنظيماتها الدستورية اذ تمتلك كل ولاية دستورها الخاص بها.

وتتمتع الولايات بكامل الصلاحيات خلال الصلاحيات المختصة بالحكومة الاتحادية.

أما منصب الرئيس فيعّد من اهم الوظائف الاعظم في العالم اذ يكون رئيس الجمهورية الرئيس الأوحد للسلطة التنفيذية لعدم وجود رئيس وزراء ولامجلس رئيس وزراء فيقوم رئيس الجمهورية بدور رئيس الوزارء يعني تركز السلطة التنفيذية بيد شخص واحد منتخب من قبل الشعب الامريكي ولايمكن للكونغرس سحب الثقة منه.

وتدخل ضمن أختصاصات وسلطات الرئيس رئاسة الدولة.

ورئاسة السلطات التنفيذية وادارة الشؤون الخارجية وقيادة القوات المسلحة والأختصاصات التشريعية [32].

والسلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بنظام القضاء المزدوج الذي ينطوي على المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات وتنقسم محاكم الفدرالية الى ثلاثة انواع محاكم المقاطعات ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا التي تسمى في بعض الاتحادات بالمحكمة الدستورية، ولها دور كبير في مجال الرقابة على دستورية القوانين وتعد اسمى سلطة قضائية في الولايات المتحدة اذ تتربع على رأس الهرم القضائي الامريكي وهي المحكمة الاكثر شهرة في العالم . وتتكون من تسعة قضاة . وتختص المحكمة العليا بنظر الدعاوي المتعلقة بتطبيق الدستور الاتحادي وتشريعات الاتحادية كالقوانين الصادرة عن الكونغرس والمعاهدات المبرمة من قبله [33].

2 - التجربة السويسرية

تعد سويسرا من الدو ل التي نجحت فيها الفدرالية وان نظامها يعتبر الاقدم والاكثر ملائمة للفدرالية من بين الانظمة الاخرى اذ انبثق في سويسرا نظام فدرالي اصيل نابع من رغبات شعبها وخصوصياته وحاجاته المختلفة.

---

[32] القانون الدستوري والأنظمة السياسية/287.

[33] القانون الدستوري و المؤسسات الدستورية ، اندريو هوريو ، ص427.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اما نظام حكمها فهو يختلف عن النظامين الرئاسي والبرلماني الجاري تطبيقها في البلدان الديمقراطية اذ هو يقوم على فكرة فحواها ان السلطتين التشريعية والتنفيذية . ليستا متكافئتين ومتساويتين. اذ ان السلطة التشريعية (البرلمان) كونها منتخبة من الشعب يجب ان تسود ويكون لها الرأي الفصل والحكم في تسيير شؤون الحكم في البلاد [34].

فمقاليد الحكم بيد البرلمان او الجمعية النيابية [35].

اذ يخول البرلمان او الجمعية النيابية عدة افراد ليمارسوا السلطة التنفيذية تحت اشرافه وتوجيهاته ويختارون من بينهم رئيساً للجمهورية ورئيساً للبرلمان [36] ويترتب على هذا الاجراء ان يكون اعضاء السلطة التنفيذية مسؤولين سياسياً اما م البرلمان او الجمعية النيابية التي تستطيع عزلهم اذا ثبت إساءتهم في استعمال سلطاتهم [37].

مما تقدم يبين لنا بصورة جليلة، سيطرة البرلمان دون غيره على السلطات في البلاد التي تأخذ بهذا النظام وقد نصت على ذلك المادة 89 والمادة 121 في الدستور الفدرالي السويسري [38].

تقاسم السلطات بين حكومة الاتحاد والاكونتونات

قُسمت الصلاحيات والسلطات بين حكومة الاتحاد و الاقاليم او الكانتونات على الشكل الاتي:-

اختصت حكومة الاتحاد بالأختصاصات الاتية:-

1 - الاختصاصات الخارجية:

اشتملت على اعلان الحرب وعقد الصلح والتمثيل الخارجي كالسفراء والمبعوثين المعتمدين فهي من يستقبلهم وهي من يعين مثلهم و يرسلهم الى الدول الخارجية وهي من تتعامل مع الدول الخارجية وهي من تعقد معهم المعاهدات و الاتفاقات.

2 - الاختصاصات الداخلية:

كشؤون العملة والدفاع والقوات المسلحة والمحافظة على الامن والضرائب [39] اما ما عدا هذه السلطات فيكون من صلاحيات الاقاليم والكونتونات.

---

[34] النظم السياسية – الدولة والحكومة – دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1969، ص1045 للدكتور محمد كامل ليلة ، ود.عبدالغني بسيوني ص253.
[35] النظم السياسية ، د.عبدالغني بسيوني ص253.
[36] النظم السايسية لمحمد كامل ليلة 1047-1048.
[37] الانظمة السياسية المعاصرة د.يحيى الجمل 168 د.عبدالغني بسيوني 257.
[38] الفدرالية وإمكانية تطبيقها بالعراق 436-437.
[39] المصدر السابق 438-439.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تجربة الفدرالية في اقليم كوردستان من العراق

لقد عانى الكورد على مدى عقود كثيرة من الظلم والبطش والتشريد الكثير، كما حصل في حلبجة التي ضربت بالاسلحة الكيميائية واستشهد انذاك اكثر من خمسة الأف مواطن، ومثل ذ لك حصل في حملة الانفال العسكرية التي قام بها النظام البائد وراح ضحيتها عشرات الاف ولازال اكثر من مائه الف مواطن مفقود.

وعلى الرغم من محاولات تقرير المصير التي قاموا بها على مدى المائة عام الماضية، اذ اقاموا عدة دول جميعها باءت بالفشل بسبب دول عديدة تصدت لها نذكر منها:-

مملكة الشيخ محمود الحفيد في كوردستان العراق في تشرين الاول 1922م وحزيران 1924م فارسلت بريطانيا الى السليمانية حملة عسكرية لفشلها.

جمهورية مهاباد 1946م اقامها قاضي محمد في 22 كانون الثاني 1946 وعاصمتها مهاباد لكنها انهارت بعد نحو عشرة شهور.

محاولات الملا مصطفى البرزاني بأعلان ثورته عام 1943م وتتابع نضاله الى عام 1975م حيث نجح في ثورة قوية سيطرت على اغلب ارضي كوردستان لكن اتفاق الشاه وقتها مع نظام البعث في بغداد افشل الثورة وقتذاك.

واستمر الكورد في المطالبه بتقرير مصيرهم بالقوة احياناً والدبلو ماسية احياناً اخرى الى ان نالوا حلمهم الصغير بعد 2003م في اقامة فدرالية تضم محافظات (اربيل، السليمانية،دهوك) وفق نظام ديمقراطي برلماني يتكون البرلمان فيه من (111) مقعداً تجري الانتخابات كل اربع سنوات، ويتم انتخاب رئيس الاقليم من الشعب مباشرة وتتشكل الحكومة عادة من الكتل البرلمانية التي تكون نسبة المشاركة فيها منسجمة مع عدد المقاعد لكل كتلة.

الانجازات التي تحققت في ظل الفدرالية في كوردستان

حصلت انجازات كبيرة في ظل الحكم الفدرالي في كوردستان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

1 - **الخدمات:-**حقق الاقليم تطويراً كبيراً في ميدان البنى التحتية في مدن كوردستان في مجال الطاقة التي جعلت منه يكتفي ذاتياً من انتاج الكهرباء وتصدير ما فاض منه لخارج الاقليم لكن بعد احداث داعش حصل تراجع في ذلك، وفي ميدان الاعمار اصبحت مدن كوردستان من ضمن الدول المتطورة بل تضاهي بعض دول المنطقة العريقة. وهكذا في مجال التعليم اذ تطور تطوراً كبيراً حتى اصبح في الاقليم اكثر من عشرين جامعة وفي ميدان الصحة فتحت الكثير من المستشفيات المتخصصة التي تتوفر فيها احدث الاجهزة الطبية في العالم.
2 - **ضمت كوردستان الكثير من الشركات الاستثمارية العالمية** في مختلف ا لتخصصات التي اسهمت في اعمار الاقليم وانشاء المشاريع الاقتصادية التي تعود على المواطن بالنفع وترفع من دخل الفرد في كوردستان كما قامت حكومة الاقليم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بعقد عدة اتفاقيات لاستخراج النفط والغاز حتى اصبح الاقليم من مصدري الطاقة وقد حقق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية بانشائه العديد من مصافي النفط والغاز . وقد قامت حكومة الاقليم بأعادة اعمار 65% من 4500 قرية دمرها النظام السابق ، وقد قامت الحكومة منذ 2003م الى الان من رفع نسبة تقديم الخدمات والبنى التحتية بنسبة اعلى من العديد دول المنطقة، ونستطيع الوصول الى كوردست ان عن الطريق البري والجوي وعن طريق مطار اربيل ومطار السليمانية كما هناك منافذ حدودية مع تركيا وايران.

3 - **حقوق الانسان :** حقق الاقليم تقدماً في حقوق الانسان وحرية التعبير عن الرأي وانشاء الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكان للاعلام مجال في هذه الحقوق اذ أُنشات ال عديد من المحطات المرئية والمسموعة التابعة لاحزاب معارضة ومستقلة وغيرها.

وَعُدتّ كوردستان اكثر منطقة مسلمة تتعايش مع الاديان في الشرق الاوسط وقد اعترف البرلمان الكوردي الاقليمي رسمياً بالاقليات الاخرى مثل (الاشورين ، التركمان ،العرب الارمن ،المندائين ، الشبك ،اليزيدية)

4 - **القوات العسكرية:** يعتمد الاقليم في حماية امنه الداخلي والخارجي علىقوات البيشمركة التي عرفت منذ وقت مبكر منذ عام 1920م ، وشاركت في كل حركات التحرير التي قام بها الاقليم ، كما ساهمت مؤخراً في التصدي لتنظيم داعش وشاركت في تحرير العديد من المدن في محافظة نينوى.

وقوات البيشمركة سميت بالدستور الاتحادي (حرس الاقليم) اذ شرع تشكيلها بمادة في الدستور[40].

بعض اشكالات الاقليم مع المركز

حصلت اشكالات عديدة في بعض الامور مع المركز منها حق الاقليم في اجراء عقود استخراج النفط وتصديره ولم يتوصل الاقليم الى حل مع حكومة الاتحاد ولعل تاخر صدور قانون النفط والغاز هو السبب في ذلك كما وان مماطلة حكومة الاتحاد في تنفيذ المادة 140 حول المناطق المتنازع عليها....رغم مرور اكثير من عقد من الزمن على صدور الدستور الاتحادي الذي نص على ذلك، اضافة للخلافات الحادة حول رواتب البيش مركة والموظفين وحصة الاقليم في الميزانية التي لم يوجد لها حل الى وقتنا هذا.

[40]انظر : تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ 2011/11/21.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٣) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٨
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المصادر والمراجع

1 - الاحكام السلطائية للقاضي ابي يعلى محمد بن الحسين القراء الحنبلي ، مطبعة الباب الحلبي ط2 1966.
2 - الانظمة السياسية المعاصرة د.يحيى الجمل – د.عبدالغني بسيوني دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت.
3 - دراسة النظرة التقليدية لدولة الفدرالية ل د.ميشال الرياشي، جامعة اللبنانية ،بيروت 1992م.
4 - الدولة الموحدة والدولة الاتحادية ل د.عبدالرحمن البزاز دار القلم ط3 1969م.
5 - رئيس الدولة في النظام الفدرالي لـ: محمد فتوح محمد الهيئة المصرية العام للكتاب 1977م.
6 - شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي ، مطبعة دار السلام –بغداد ط5 1947.
7 - الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق لـ: د.محمد عمر مولود ط2 2003م.
8 - القانون الاداري الكتاب الاول لـ: شابا توما منصور – مطبعة دار العراق للطبع والنشر – بغداد ط1 1979-1980م.
9 - القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ج1 ترجمة علي مقلد – شفيق حداد الاهلية للنشر والتوزيع بيروت 1974.
10 - القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية لـ د.محمد البشير ج1، منشأة المعارف ، الاسكندرية 1970م.
11 - القانون الدولي العام في السلم والحرب لـ د .الشافعي محمد بشير دراسة مقارنة بالنظام والدساتير المصرية ج 1 منشأة المعارف بالاسكندرية 1970.
12 - القانون الدولي العام لـ د.سموحي فوق العادة.
13 - مبادئ القانون الدستوري والانظمة السياسية لـ د.كمال غالي ط2 1967م.
14 - مبادئ نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة د .عبدالحميد متولي ،دار المعارف ، الاسكندرية ط 3 1975م.
15 - موجز القانون الدستوري لـ د.محمود محمد حافظ ، دار الفكر العربي مطبعة لجنة البيان العربي 1956م.
16 - النظم السياسية – الدولة والحكومات ل د.محمد كامل ليلة، دار الفكر العربي1967م.
17 - النظم السياسية لـ حسين عثمان محمد مطبعة النيل والفرات.
18 - النظم السياسية لـ د.عبدالغني بسيوني – د.محمد كامل ليلة ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت 1969.
19 - النظم السياسية والقانون الدستوري لـ د.عبدالغني بسيوني ط6 الدار الجامعية للطباعة والنشر – بيروت1993.

20– Alexander Hamilton and James madison and John tax no 18p182

21- Ursula k.hicks, federalism, failure and success. Acomparation study. The macmillan press ltd London first published 1978.